إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين) بيروت، ١٩٩٨، ٢٥٦ص.

عرض/ محمد تضغوت

المغرب

يدخـــل هـــذا العمـــل الـــذي نتشـــرف بقـــراءته ضمن مجموعة من الأبحاث والدراســـات التـــي أنجـــزها د. إبراهيم القادري بوتشيش، في حقل التاريخ الاقتصادي والاجتماعـــي، وهو حقل لا تزال العديد من قضاياه لم تدخل بعد دائرة البحث التاريخي المنظم

هذا الكتاب يأتي ليضيف إنتاجا موسوماً بالجدة، ويزكي الصورة المشرقة التي يتمـــتع بهـــا الباحث المؤلف في واجهة الدرس الأكاديمي المقتدر، ولعل المهتمين بحقل الاقتصـــاد والمجـــتمع في تاريخ المغرب الوسيط ليسوا في حاجة إلي أن أقدم لهم هذا الكتاب وفوائده منهجاً وبحثاً وتحصيلاً.

وعلـــي ما يبدو، فإن هذا المؤلف – الذي نحن بصدده – هو في الأصل جزء مـــن أبـــواب الأطـــروحة التي أنجزها الباحث لنيل دكتوراه الدولة في تاريخ المغرب والأندلس، سنة ١٩٩١ – تحت إشراف الأستاذ د. محمود إسماعيل.

وقـــد سبق للمؤلف أن نشر قسماً منها في طبعة دار الطابعة سنة ١٩٩٣ تحمل عنوان: (المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الذهنيات، الأولياء).

ولا نـــدري هـــل هـــذا العمل هو بالفعل جزء من المشروع، مثلما راهن عليه المؤلـــف، أو أنـــه عمل قائم في حيزه، ومستقل في ذاته، كما لا ندري إن كان تمفصل الأطروحة تحت حاجة النشر علي مراحل، مفيداً في تصحيح المعتل، وترميم التصدع، وإزالـــة الغمـــوض والإبهـــام الـــذي ظـــل يكتنف تاريخ المغرب الإسلامي في الحقبة الوسطي.

مـــع ذلك فهذه الدراسة – شأنها في ذلك شأن الدراسات المفيدة – تطمح إلي تأســـيس مشـــروع معرفي يروم إلي رصد العناصر الفاعلة في حركة تاريخ المغرب المنســـي أو المعـــتم، كـــذا تأسيس تاريخ شمولي ومتكامل ينتقد الحصيلة الضحلة من

المعلومـــات التي تركها التاريخ التقريري المبتذل، والسعي إلي نسج تاريخ من منظور جديـــد يتوخي رصد الظواهر التاريخية رصداً أميناً بعيداً عن مسلك الأدلجة، والانشداد المســـلم للـــنص الرسمي الذي أمسي مهيمناً علي مساحات شاسعة من تاريخ المغرب المعروف بالعنعنة والتداول.

فهل أفلح المؤلف في الإيفاء بالوعد الذي قطعه علي نفسه في مقدمة التأليف، وهل حقق الطموح الذي ظل يراوده وما يزال، أم ظل المكتوب – الذي نحن بصدده – لم يخرج علي نسق ذلك الصنم المعروف للمتداول المألوف.

إن الكـــتاب الذي نروم في هذه الورقة الموجزة تقديمه وتوصيفه واستعراضه وانـــتقاده يقـــع فـــي ٢٥٦ صـــفحة من الحجم العادي، صدر عن دار الطليعة، بيروت ١٩٩٨.

ابـــرز الباحـــث في صدر التأليف، الدوافع التي كانت وراء تحفيزه علي كتابة تـــاريخ مـــن هـــذا النوع، فبين أن الحقبة المرابطية عرفت مخاضاً وتحولاً عميقاً في الاقتصاد والمجتمع الذي ازداد حجمه وتعددت عناصره، كما مثلت السياسة والثقافة في الحقـــبة ذاتهـــا، واجهـــة مـــن واجهات معالم التحول الجديد الذي ظهر جلياً في توحيد المجال السياسي المغاربي واتساعه، ووحدة المذهب وانتشاره.

أقـــر الباحث مبدئياً – في المقدمة – بصعوبة ولوج هذا الموضوع لأعتبارين أحدهمـــا: نـــدرة المـــادة التاريخية المتاحة، وثانيهما: تداخل الحقول المعرفية وتنوعها، وتراميها بين مجال الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة.

مـــع ذلـــك صـــرح بإمكان تجاوز الصعوبات بفضل توسيعه دائرة القراءة في المـــتون، والاهـــتداء إلي اكتشاف نصوص جديدة جري توظيفها لأول مرة، كذا تقويم الحصـــيلة بفضـــل تبني منهج علمي رصين، أثبت قدرته علي جمع الجزيئات، وفرز الظواهـــر المتشـــابكة، والعمـــل علي ربطها بالأبنية الفاعلة في النسق العام، ولم يفته استحضـــار الآراء الاستشـــراقية والـــتخريجات النظرية، والأطروحات الأجنبية التي لامست الموضوع من قريب، أو من بعيد ووضعها موضع اختبار وتأمل وانتقاد.

وبفضـــل مـــا تجمع لديه من مادة تاريخية متنوعة، عمل علي تفصيل الدراسة فـــي أربعـــة فصـــول: خصص الفصل الأول منه لدراسة عناصر السكان وهجراتهم وتطورهـــم الديموغرافي، وعالج في الفصل الثاني أوضاع أهل الذمة، وعلاقتهم بالدولة والأهالي، بينما تناول في الفصل الثالث شكل البناء الطبقي وتراتب الفئات الاجتماعية، فـــي حيـــن اهـــتم الفصـــل الأخير بدراسة التكوين القبلي بالبوادي المغربية في الحقبة موضـــوع الدراسة، وختم بسلسلة من الملاحق والخرائط، اعتنت بمسألة توطين القبائل الـــبربرية والعربية في بلاد الأندلس، واستخلاص ملحق تعريفي ببعض أثرياء الفقهاء الذيـــن عـــرفهم العصـــر المرابطـــي، وتدبيج العمل بخرائط متنوعة بشأن الاستيطان المســـيحي وأماكن التجمعات اليهودية في المغرب والأندلس، في حين يلاحظ أنه أسقط ســـهواً أو أغفـــل عمداً موافاة القارىء بقائمة من المصادر والمراجع التي اعتمد عليها فـــي مكتـــبة البحـــث، فمـــا محتويات ومضامين أهم ما ورد وطرح في هذه الفصول جميعها؟

مـــن خـــلال تتـــبع فحـــوي الفصـــل الأول الـــذي خصصه الباحث للسكان والديموغرافـــيا أوضـــح أن مكونات المجتمع المغربي اتسم في حركته ونظامه الداخلي بســـمات غلبة الظاهرة القبلية شكلاً ومحتوي، فالقبيلة انبنت من مجتمع الكثرة والتعدد، وقـــام اقتصـــادها علـــي مـــوارد الغـــزو والغنـــيمة (ص٩)، وهذا التعدد الاثني شمل بالخصوص العناصر البربرية والعربية والمولدين والأقليات.

فبالنســـبة للبربر قدم الباحث عرضاً مسهباً حول الأراء التي قيلت في أصول الـــبربر وتفـــرعاتهم القبلـــية، ومـــع إقراره بصعوبة الحسم في هذا الموضوع بسبب تضـــارب النصـــوص وتـــناقض التفسيرات المقدمة في هذا الشأن، فقد اكتفي بمسايرة الأراء التـــي ترجع أصول البربر إلي المنبع العربي في شقه الحميري، والتي تصنفهم تلقائياً علي أساس معيار نمط العيش مسايراً للرؤية الخلدونية.

ومـــن خـــلال الخـــريطة الجيو- أثنية التي استلهمها من النصوص، أبرز أن لوجـــود المكـــثف للـــبربر في بلاد المغرب يعزي إلي ظروف تاريخية، وذلك قبل أن

يهاجروا بشكل كثيف إلي بلاد الأندلس التي استقروا بها خصوصاً في المناطق الثغرية لمواجهة القوي النصرانية، بعد امتداد النفوذ الاسلامي هناك (ص٣٦).

أمـــا العـــرب فقـــد ظلـــوا – في رأيه – نسبة قليلة العدد من سكان المغرب الأقصـــي، عكـــس الأندلـــس التي لاحظ بأنها استقطبت هجرات عربية هامة بدءاً من تاريخ الفتح الاسلامي، وفسر هذا الاستقبال بتشابه البيئة الأندلسية مع البيئة العربية في الشرق، وهو ما انعكس في تشابه أسماء الاماكن أو تقاربها.

وفق الباحث في تقديم وصف وتعريف مسهب لمجموعة من الهجرات قصدت بـــلاد المغرب والأندلس، وتابعها تاريخياً من زمن الفتح الأول لشمال افريقيا إلي زمن المرابطيـــن، وجزم بحصول اندماج اثني واختلاط عنصري بين البربر والعرب لدرجة ســـمحت بـــالقول عن تبرير العرب وتعرب البربر، وهي ظاهرة اعتبرها الباحث ميزة طبعـــت تـــاريخ المغرب وخصوصيته (ص٤١)، وضرب أمثلة مستحضراً نماذج من بعـــض الأسر الفاسية، والعائلات الصنهاجية التي عرفت تمازجاً واختلاطاً في الأنساب (ص٤٧)، كمـــا برهـــن علـــيها في تناسي العرب لأصولهم المشرقية تحت تأثير نظام الخلافـــة، فضـــلاً عـــن تنشـــيط حركة الهجرة الداخلية ونمو أعداد المولدين، وذوبان الصـــقالبة فـــي الجســـم المغاربي خلال العهد المرابطي، واعتماد العنصر السوداني، وأتراك الغز في سلك الجيش وانتشارهم داخل المجتمع.

ولاحـــظ الكاتب بأن هذا التنوع السكاني المتعدد الأصول والمشارب لم يتطبع بالـــنعرة العنصرية والنزعة القبلية إلا في فترات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وهو أمـــر طبيعي – في اعتقاده – نظراً لتعدد مجال الاستيطان، وتبعات الحروب، وتلاحق المجاعـــات، وتحرك السكان، وتباين التوزيع البشري بين الجهات، واعتماد الدولة علي اقتصاد الغزو.

ونظـــراً للمكانـــة السياســـية والاقتصـــادية التـــي لعبها أهل الذمة في الجسم المرابطـــي، فقـــد أفـــرد لها مبحثاً خاصاً تناول فيه أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والدينـــية وعلاقـــاتهم بالدولة والأهالي سواء بسواء، ولاحظ بأن تلك الأوضاع وشكل العلاقـــات، كانـــت تتأرجح بين أساليب الشدة والتسامح تبعاً لتطورات الوضع الداخلي،

وطبـــيعة السلطة السياسية القائمة، وإن بدأ في رأيه بأن اقتصاد المغازي الذي تحكم في توجهـــات الدولـــة المرابطية، جعل تلك العلاقة – في الغالب الأعم – موسومة بالتعنت والاضطهاد والتغريم واستنزاف القوي المنتجة.

وبـــرر الباحث ذلك في حاجة الدولة إلي المال، وليس إلي سبب ديني عقائدي، مـــثلما زعمت بعض المصادر والدراسات التي تناولت الموضوع، واستدل بظاهرة تقلد أهـــل الذمة المناصب السامية، وامتلاكهم العبيد عن المسلمين، وتركهم بصمات واضحة فـــي الحـــياة اليومـــية لمســـلمي المغـــرب والأندلـــس، فـــي مجال الأزياء والأطعمة والاحتفالات، والزخرفة والبناء والزراعة وتقنيات السقي واستنباط المياه (ص١١٥).

ويعتـــبر الفصل الثالث الذي خصصه الباحث لرصد البناء الطبقي في العصر المرابطـــي من أبرز فصول هذه الدراسة، وإن كنا نري – مبدئياً – بأن الفصل الرابع الـــذي دارت مباحث حول التكوين القبلي في البوادي المغربية يعتبر – منهجياً – مقدمة لفهم أسس البناء الطبقي ومكوناته، وليس نتيجة وخاتمة له مثلما جاء في المؤلف.

فالتنظـــيم القبلـــي والأعراف القبلية، وحياة القبيلة – هي جزأ لا يتجزأ – من مكونات المجتمع، فهي إذاً مقدمات أو بالأحري تجليات في المنظومة الطبقية المنضدة، والمنـــبلجة أساســـاً من إفرازات البنية التحتية المحددة في شكل الاقتصاد ونمط الانتاج المهيمن الذي وسمه الباحث – سلفاً – بأقتصاد الغزو.

وكـــيفما كانـــت الاعتبارات أو الخلفيات الكامنة وراء التقديم والتأخير، فإن ما ميز أدوات البحث في التراتب الطبقي في المجتمع المرابطي أن المؤلف لم يتبن مقياساً واحداً، ففي المدن استند إلي مقياس الثروة (أغنياء ، متوسطو الحال، مقلون) أو مقياس سوســـيو- أخلاقي (أهل الوجاهة والكرم، فالسفلة واللئام، ثم طبقة ثالثة تتوسطهما)، في حين تم اعتماد معيار قرابة الدم، ومؤشر صلة الرحم في ترتيب مجتمع البادية.

وإذا كان من طبيعة البشر عموماً – وحسب رؤية المؤلف نفسه – (التطلع إلي الدنـــيا وأســـبابها من جاه وثروة) (ص١٢٠)، فإن هذا المنحي ينطبق من دون أستثناء علـــي ســـكان الـــبوادي، وسكان المدن إسوة بإسوة، بل أدهي من كل ذلك، كيف يمكن القول بوجود تقسيم العمل وعلاقات العمل وعقود الملكية، وتطور الرأسمال والاستثمار

والتـــبادل في اقتصاد مهتريء لا يتجاوز أنفه، أليس أسلوب النهب والوهب اللذين ميرا أســلوب الحكــم والاقتصــاد فــي العصور الوسطي دليلاً علي هشاشة البناء الطبقي، ومــيوعة في تراتب الأبنية الاجتماعية؟ بل كيف يمكن استخدام مقياس الثروة الظرفية في مجتمع قائم علي مزاج الحاكم، وعلاقات انتاج مبنية علي اقتصاد عرضي غير قار متســم بالعــبور والظرفية؟. ثم هل بمقدور اقتصاد من هذا النوع أن يراكم الرأسمال، ويدفــع واقعــياً إلي أسلوب توظيف الأسهم والتعامل بالسلف والفوائد؟ ألا يوجد تناقض بيــن الــزعم بالقول بوجود ثروة عقارية قائمة علي الإقطاع وثروة عابرة مجبولة علي الغزو والسلب والتلكيب (ص١٢٤).

وكــيفما كــان موقف الباحث من هذه المسائل التي لا أظن أنها قد غابت عنه، فإنه قد حاول وفق التصور الذي وضعه، رصد خصوصية الطبقة والتفاوت الطبقي في المجــتمع المرابطــي استناداً إلي استحضار ثلاثة معايير، حصرها في ملكية الأرض، ملكية الرأسمال، نوع الوظيفة، وإن رأي أن هذه المعايير التي اقترحها لم تتسم بالثبات فــي ظل اقتصاد ونمط انتاج هش مرتبط بالظرفية. فأقترح – من خلال النصوص التي وقــف علــيها ولا سيما ابن خلدون – اتخاذ معيار الجاه الذي يدفع بصاحبه إلي أعلي المراتب (ص١٢٥)، وضرب أمثلة بمجموعة من الناس ملكوا المال وسعة الحال، غير أنهــم افــتقدوا الجاه، فتعرضوا لأشرس النكبات، وقدم أمثلة من صنف أخر كانوا في غمــار الخلق، فاستنهضوا في المكانة والقدر، بفعل نفع السلطان الذي فوت إليهم إدارة الأعمال (ص١٢٥).

وبمــا أن دولــة المغــازي هي أصلاً دولة السيف والتحلق حول الحاكم، فإن وضــع ذوي الجــاه لــم يكــن ليستقر علي حال، فبمجرد ما تعن الفتن تهتز الوضعية الطبقــية والمكانة الاجتماعية لكثير ممن استظلوا سابقاً بالجاه، وقد استشهد بأبن خلدون الذي لمح إلي هذا الوضع، حين ذكر (بأنه قد يقع في الدول اضطراب في المراتب من أجل هذا الخلق، فيرتفع فيها كثير من السفلة وينزل كثير من العلية).(١٢٧)

ويـــبدو أن هذه الظاهرة كانت عامة في العالم الاسلامي مشرقاً ومغرباً خلال العصـــور الوسطي، وهو ما يفسر ميوعة التشكيلة الطبقية في المجتمع الاسلامي، مثلما أومأنا إليه سلفاً في هذه الدراسة ودراسات أخري سبق أن أنجزناها.

مـــع ذلك فقد تسمك الباحث بدور الجاه وألصقه بمسألة الشرف وأصلة النسب واعتـــبرهما مؤشـــرين مركزيين (لاستمرار أركان المجد وقوادم الحمد وخوافيه)، بل نجده يؤكد النسب الشريف في التمايز الطبقي والفرز بين مراتب الأفراد.

ولا نـــدري كيف أضاف مذهب الدولة ذا المنحي المالكي، كذا توظيفه لعنصر القـــرابة المرســـوم بالعصبية، واحتراف العلم، في نسق المؤشرات التي رآها فاعلة في الارتقاء والتألق الطبقي.

ألـــيس المذهب والثقافة والجاه والشرف والحسب والنسب والقرابة، كما تفيدها الماديـــة التاريخـــية – التـــي هي التأطير النظري لهذا البحث – هي تجليات ومظاهره لتأثير الإقتصاد ونمط الانتاج المهيمن علي الأبنية الاجتماعية والسياسية والحقوقية.

ومـــن ثمـــة، فالعناصـــر التي امتحنها الباحث واعتبرها فاعلة وموضبة للبناء الطبقـــي، نخالهـــا صوراً لهذا البناء ومكوناته، في حين تظل الثروة وتظافرها مع الجاه بمثابة الأسين الفاعلين في تحديد شكل الطبقة ونوعيتها.

أمـــا التزلف والتملق والوساطة في قضاء الحاجات، والتي أدمجها الباحث بين أدوات تحســـين الوضع الطبقي للأفراد، فهي في اعتقادنا لا تعدو أن تكون مظهراً من مظاهر شكل البنية الاجتماعية وذيلاً من ذيولها.

وتأسيســـاً علـــي مـــا تم إثباته من خصوصيات بشأن التكوين الطبقي للمجتمع المرابطـــي، أنكـــب المؤلف علي تدريج المنازل، أو بالأحري الطبقات وفق التصنيف الذي اقترحه كما يلي:

- فـــي قمـــة الهـــرم وضع الكبراء والأعيان والأمراء وقادة الجيش والـــوزراء والكـــتاب والـــولاة والفقهاء، وبعض البيوتات الكبري المـــنحدرة من العائلات الوجيهة، فضلاً عن أطباء البلاط وشعراء السلطة، ضمن الفئات الاجتماعية المكونة لطبقة الخاصة.

وبصـــرف النظر عن الدعة والترف الذي طبع الحياة اليومية لهذه الفئات لأنها تحصـــيل حاصـــل، فإن ملاحظة الباحث النبيهة حول وسم هذه الطبقة بالهجينية، وعدم الانســـجام بفعل تضارب المصالح والتكالب علي المواقع والتهافت علي المال، فإننا لا نوافقـــه في الرأي حول طرح فكرة الفصل بينها وبين مؤسسة الدولة، وذلك حتي تقدر علي تطوير المجتمع وتتمكن من لعب دورها التاريخي.

وفـــي هذا الإطار تعن أمامنا مجموعة من التساؤلات، اختصرها في ما يلي، كـــيف يمكن الفصل بين المؤسسة السياسية ونظام الحكم القائم؟ بل كيف لنا أن نتصور قـــادة مـــن دون جـــيش، وجيش من دون سلطة، وسلطة من دون وزراء، ووزراء من دون دواويـــن . مـــا المقصـــود بالاستقلالية عن أجهزة الدولة، مع العلم أن الدولة هي أجهـــزتها – وفـــق مـــا طـــرحه المؤلف (١٥٩)– هل بالفعل معاقرة الخمرة، وإتيان الجـــواري، والاقبال علي المحرمات، واقتراف الفواحش والزنا، وهضم حقوق العامة، والسماع للألحان وأغاني القيان، يؤدي بالفعل إلي تفسخ هذه الطبقة وانحلالها، فما دور الحـــراك الاقتصـــادي فـــي تقوية الطبقة أو تفتتها – حسب ما يتداوله السوسيولوجيون أليس البذخ والترف والاستغلال وفساد الأخلاق، عناصر منفعلة ومنصهرة في منظومة الفعل الاقتصادي حسب منهج المؤلف نفسه؟.

هـــذه أسئلة ارتأينا طرحها لعلها تبيد الظلام وتراجع أحكام القيمة التي ما تزال تطغي وتخيم علي مساحات شاسعة من حيز الفكر التاريخي وآليات اشتغاله في المجال العربي الاسلامي. فما المنظور الذي قدمه الباحث للطبقة الوسطي؟

يـــري الأســـتاذ أن هـــذه الطـــبقة ضمنت شرائح اجتماعية متنوعة من تجار وصـــيارفة يهـــود وأربـــاب حـــرف وأصحاب مهن من مهندسين، وأطباء فضلاً عن أصحاب الوظائف المتوسطة وأهل العلم ص(١٦٠).

وقـــد اجـــتهد فـــي استحضـــار زخم هائل من النصوص تصف وضعية هذه الشـــرائح وتقلـــب أحوالهـــا، ولاحـــظ بـــأن هذه الطبقة بدورها اتسمت بعدم التجانس والانســـجام، كما أن افتقارها إلي النفوذ والسلطة – رغم حيازتها علي الثروة – لم تقو علـــي لعب دورها التاريخي علي غرار ما قامت به مثيلتها في أوروبا، وأرجع الباحث

سـبب هـذا القصـور إلـي طبـيعة اقتصـاد المغازي القائم علي الاحتكار والنهب والمصادرة.

وإذا كـان المؤلـف لم يسهب كثيراً في طرح مسألة دور الطبقة الوسطي في الفكر والتاريخ الاسلامي وحلحلة قسماتها الداخلية، وهو أمر كنا نعول عليه كثيراً لدعم أطـروحة اقتصاد المغازي الذي أطر مباحث التاريخ الاجتماعي، فإنه بالمقابل خصص لطبقة العامة حيزا وفيرا.

فهـل تعـزي هـذه الوفرة إلي وجود مادة تاريخية بشكل كاف وفرتها مسألة نزول اعداد كبيرة من شرائح الطبقة الوسطي إلي صفوف العامة، وهو وضع قد يكون طبيعـياً بحكم اقتصاد قائم علي النهب الداخلي والخارجي؟ أو يعزي إلي صعود جناح مـن أجـنحة الطبقة الوسطي إلي معانقة البيوتات الكبري والاندماج في سلكها؟، أم أن الطـبقة الوسـطي – وهذا احتمال فرضي – لم يكن لها وجود أصلاً الغرب الاسلامي مـثلما ذهـب إلـي ذلك (هنريش بيكر). (راجع: محمود اسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الاسلامي، ج٣، ص١٣٢).

إن الهـاجس الـذي يكمن وراء هذه القراءات تدفع إلي ترتيب واقع المجتمع وتنمـيط حركته وفق تعيين مستويات اجتماعية قبلية لا توجد في الواقع، بقدر ما توجد فـي الـنظرية، وبعـض الاجـتهادات السوسـيولوجية التي حاولت تقعيد المجتمعات وتقطيعها قطائع طبقية بشكل متعسف.

والملاحـظ أن مفهـوم الحركـية الاجتماعـية في البلدان التي تتسم بالركود الاقتصـادي أو الدورة الحلزونية في الانتاج، يصعب فيها التسليم بوجود طبقة وسطي قـادرة علي تفعيل الاقتصاد، وخلخلة المعطي الطبقي القائم علي أساس القناعة النفسية، تحت تأثير الإيديولوجية المهيمنة وضغط القوي السياسية الحاكمة.

وكـيفما كانت نتائج هذه التساؤلات النظرية والمنهجية المطروحة للتفكير في نسـق حركـية المجـتمع الاسلامي مشرقاً وغرباً، فإن طبقة العامة التي أصبحت في السنين الأخيرة موئل عناية البحث التاريخي المنظم، قد جعل منها الباحث قاعدة بشرية ضـمت عناصـر شـتي مـن حرفيـين وصـغار التجار، وباعة متجولين، وأجراء

ومســـتخدمين، وأصحاب المهن الوضيعة والمزارعين والرعاة والمعلمين والطلبة وأئمة المســـاجد والشـــعراء واليتامـــي، فضـــلاً عـــن المهمشـــين من اللصوص والمهرجين والمشعوذين وأصحاب الحلقة، والعاهرات وأسري الحروب والعبيد.

وقد فصل الباحث وفق منهج سردي وصفي جوانب من حياة هذه الشرائح وما بعدهـــا (من ص ١٦٩) وعرض في ختام هذا الفصل إلي ذكر المحن والمصائب التي ألمت بها، ولاحظ عجزها عن القيام بثورة لصالحها، بسبب ضعف الوعي الطبقي عند هؤلاء، بالرغم من أنها طبقة منتجة حسب رأيه وتساءل في ذيل هذا المبحث عن مدي أوجـــه التشـــابه والاخـــتلاف بيـــن وضع السكان الاجتماعي في المدن ونظرائهم في البوادي.

وفـــي هـــذا الإطار خصص الفصل الرابع والأخير لمعالجة التكوين القبلى فى الـــبوادى المغربية فى العصر الوسيط عموما والمرابطي بوجه خاص، فقدم في البداية جـــرداً ملخصـــاً للظاهـــرة القبلـــية بين المصادر الوسيطية والدراسات الأنثروبولوجية المعاصـــرة، ولا ندري كيف عمد الباحث إلي الموافقة جمعاً بين مفارقتين تنتميان إلي موقعيـــن تاريخيين متباينين؟ فهل يخول المنطوق العلمي والرصد العياني أن نزاوج بين اســـتقراء حصـــاد الدراسات الحديثة التي اهتمت بمونوغرافية القبيلة المعاصرة، وبين توصيف الظاهرة نفسها في حقبة العصور الوسطي.

وإذا كـــان الباحـــث قـــد استشـــعر باستمرار أسس القبيلة كظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية بسبب حفاظها علي أسلوب الحماية والمدافعة والمطالبة التي ظلت فاعلـــة في بنيان القبيلة، فإننا لا نوافقه الرأي حول اعتبار النظام القبلي في ذاته انعكاس أميناً لنمط اقتصاد المغازي (ص٢١٨).

فـــبالرجوع إلـــي الفقـــرة أو الفقـــرات التي سجل فيها الأستاذ الباحث بعض المـــتظهرات الديموغرافـــية والجبائـــية في نسق واقع القبيلة، وانضباطها لشيخ الرئيس الـــذي يجمع السلطة ويراقب الأجهزة، فإن مفهوم التمثيلية في الأعراف المحلية السائدة والموروثـــة لـــم تســـمح ميكانيزماتها بتجدر الديموقراطية في ذاتها بسبب التماهي في المحلـــية والحـــركة اللولبـــية، وهـــي ظاهـــرة جعلت في قمة القرار السياسي هيمنة

الأوليكارشـــية القبلـــية المؤسســـاتية التي كانت تدفع دوماً في اتجاه التعنت والعنجهية والاستبداد.

وإذا اقتنعـــنا – ولو علي مضض – بمقولة اقتصاد الغزو كنمط سائد تحكم في واقـــع مؤسسة القبيلة، فهل معني ذلك أن تاريخ المغرب والأندلس في الحقبة والوسطي جـبل علـــي عـــدم الاستقرار وترصص علي حروب الكر والفر، بل وإذا سلمنا بهذا الواقع، فمن هو الغازي، ومن هو المغزو في واقع جغرافي – سياسي كان موحداً علي الأقل في العصر المرابطي.

نظـــرياً وواقعـــياً تمدنا مصادر الحقبة بسيل من النصوص تكشف عن اعتماد علـــي موارد ثابتة للرزق، فيما يعرف بأقتصاد القلة، واقتصاد الكفاف، ونادراً ما تقوم الدولـــة بالغـــزو إلا إذا توفـــرت علي فائض من الانتاج يتم توظيفه للبحث عن موارد جديـــدة تجســـدها عملـــياً مشـــاريع الهيمنة وتوسيع المجال الذي يتبع حتماً مقدار قوة العصبية وشوكتها.

فمـــا رأي الباحـــث في أن أساس استقرار المرابطين وثبات نظامهم السياسي والاجتماعـــي يـــرجع إلي حرصهم علي إقامة كنفدرالية قبائلية ذات أصول بربرية في تشـــكيلها السوسيو – أثنية، واقتصاد قائم علي الوساطة في حركة التجارة البعيدة المدي واستخلاص الفوائض الريعية؟

وإذا كـــان ابـــن خلـــدون – الـــذي هو عماد هذا البحث – قد ربط بين جدلية العصـــبية وأصـــالة البداوة، فإنه لم يخف الهدف المادي من هذا المسعي الذي قد يصل فـــي منتهاه إلي إقامة السياسة وتأسيس الملك، وهو مسعي ما كان ليتم – في اعتقادنا – لـــولا حـــرص المرابطين علي تشكيل بنية تنظيمية ذكية ومتماسكة، رامت إلي تلطيف حساســـية البربر ودرء تمرادتهم علي السلطة المركزية، إن علي المستوي السياسي، أو علـــي المســـتوي الرمزي، والممارسة الدينية التي كانت في الغالب موسومة بصرامة المـــنطق الفقهـــي الأحـــادي الذي تبناه المرابطون لظروف تاريخية كانت مهيأة، ففي حلحلة الفقرة التي خصصها ابن خلدون لنشوء الدول وارتقائها، يتبين أن العصبية التي نوهنا بها سابقاً، كانت ركناً أساسياً وديناميةً فاعلة لتخليق الإرادة السياسية وتمكنها.

ومـــن هـــذا المـــنطلق تـــأخذ العصبية منحي جدلياً مكوناً من ثلاث محطات متواصـــلة، ومتناقضـــة في الوقت نفسه، ففي المحطة الأولي التي تقترن بالبداوة تتميز الظاهـــرة القبلـــية أو ارهاصات السياسية الناشئة برفض كل نزوع إلي الانضباط مهما كان مصدره، وفي المحطة الثانية التي تقرن بالعمران الحضاري تكون العصبية بصدد تجـــاوز نفســـها وبتحطيم ذاتها، وآنذاك تتخلي الدولة الصاعدة عن مبدأ المساواة الذي طـــبع مرحلة البداوة، وفي المحطة الثالثة والأخيرة تنبثق الأرستقراطية التي تركن إلي الداعـــة وتفنـــن في الترف، فتميل إلي التخلي بالتدريج عن العصبية المؤسسة فتستبدلها بالعسكر المرتزق.

وتأسيســـاً علـــي هذا الطرح يبدو أن العلاقات الصدامية والتدافع والمغالبة بين أطـــراف القـــوي المحلـــية في المغرب الوسيط، كانت مدخلاً طبيعياً لقيام سلطة الأسر الحاكمـــة وتأسيس مشاريعها السياسية الطموحة، وبدا أن النصر – في كل الأحوال – ارتهـــن بمـــدي القدرة علي تجييش الجيوش، وضمان أكبر قدر من الموارد والحرص علي عدم نضوبها.

وغنـــي عن البيان أن الآلة الأدارية في أمثال هذه المجتمعات ظلت نشيطة في الاتجـــاه الـــذي يبحـــث عن المال، والمال الذي يعزز السلطة ويفعل استبداد المؤسسة السياسية العسكرية المهيمنة.

ولاشـــك أن حرص الأدبيات السلطانية في العصر الوسيط علي المزاوجة بين الجند والمال والعدل والسلطان ما يؤكد أهمية هذه الأدوات في تاريخ الدول الوسيطية.

يبين المرادي هذا المنحي بقوله المأثور عن أرسطو في السياسة:

العالم بستان – سياجة الدولة

الدولة سلطان – تحميه السنة

السنة سياسة – يسوسها الملك

الملك راع – يعضده الجيش

الجيش أعوان – يكفلهم المال

المال رزق – تجمعه الرعية

الرعية عبيد – يجمعهم العدل

العدل مألوف – وبه صلاح العالم

العالم سلطان .... كتاب السياسة ورقة ٦٨ – ٦٩

ونعتقد أن الخيال السياسي الخصب والتجربة المحنكة لشخص مثل عبد الله بن ياســين كانت وراء ادراك واستيعاب الميكانيزمات الفاعلة في جسم القبائل الصنهاجية، وقــراءة واعــية لذهنــية قادتهــا، حيــث تمكن من حسم الصراع علي زعامة الحلف الصنهاجي بين جدالة ولمتونة، وتوجيه المشاجرة والتنافس في اتجاه الشمال.

أمــا الخلفية الاقتصادية التي شكلت حوافز القيام واستراتيجية التأسيس وتوسيع دائرة المجال، فيجيب عنها مهد المرابطين والفضاء الذي استوطنوه في الخريطة الجيو – إداريــة آنــذاك. لذلك صدق محمود إسماعيل حين رأي بأن رايه الجهاد التي حملها المــرابطون منذ تأسيس الحلف الصنهاجي، كانت غطاء للتوسع والهيمنة علي مصادر ومــنافذ ومراكــز وأســواق تجــارة الشــمال – الجنوب (أنظر: سوسيولوجيا الفكر الاسلامي، ج٣، ١٦٦).

وعلــي أي، وكيفما كانت الانتقادات والتصويبات التي اقترحناها لهذا الفصل، فــإن من باب الانصاف القول بأنه جاء حافلاً بمعلومات تاريخية لها غاية من الأهمية، تهــم بالخصــوص الظاهرة القبلية وتشعباتها، وإن كنا لا نوافقه في تجزئة هذا المبحث وبعــثرته فــي وحــدات صغري، لأسباب أخالها اجرائية، وليست موضوعية وعلمية، علماً بأن التفيء والتشظى التقطع قد يفقد الموضوع وحدته وتماسكه.

وهكــذا وجدنــا البحــث ينــتقل مــن معالجــة مشــكلة القبيلة بين المصادر والأنثروبولوجــيا المعاصــرة، إلي الحديث – في النقطة الثانية – عن عناصر الحياة القبلــية في العصر المرابطي (ص٢٢١)، ليرجع في نقطة ثالثة إلي الإطار الاقتصادي للقبــيلة، وقضــية التمايز الاجتماعي (ص٢٥)، ليخلص رابعاً إلي التنظيم القبلي (ص ٢٨٠)، ثــم يــــدرج الأعراف القبلية في النقطــة الخامســة – بالرغم من تلازمها – مــنهجاً وموضــوعاً مع التنظيم القبلي، وأنهى الفصل بنقطة سادسة حول علاقة القبائل بالسلطة المركزية.

ومـــا يمكن ملاحظته بوجه عام أن هذه النقط جميعها لا يمكن فهمها مجتزأة، برهانـــنا علـــي ذلـــك، أن التقســـيم الذي اختاره الباحث قد أوقعه في التقليد وغيابات الأدلجـــة، واستنســـاخ الأفكـــار، وتوظـــيف أحكـــام القيمة، ودفعه إلي منزلق التكرار والاسهاب، بل وأسقطه في سرد بديهيات معروفة تدخل في نسق تحصيل حاصل.

ولا أعـــتقد أن الباحـــث غير متفطن إلي ما للتجزئة من وقع سلبي علي وحدة المواضيع من طبيعة الاقتصاد والمجتمع، والأنثروبولوجية الدينية وتواريخ الأفكار.

ومهما كان وقع الانتقادات التي وجهت لهذا العمل فإن ذلك لا ينقص من قيمته العلمية وأهميته الريادية.

فالباحث قد وفق بأمتياز في اقتحام موضوع ملغز محاط بالكثير من المحاذير، والضـــغوط الإيديو- سياسية، ويحسب له الاعتراف – مثلما ورد في مقدمته – من أن أفكـــاره ليست نهائية، وله الحق فيما زعم، لأن كل خطاب أو تأليف مهما أدعي لنفسه الأكاديمـــية وامـــتلاك الموضوعية، فإنه لا ينفلت من الأدلجة، وثقل الظرفية والراهنية التـــي تلعـــب دوراً كبـــيراً فـــي حـــبك التصورات وتأطير الأفكار وصياغة المفاهيم والمصطلحات.

ولعل من بين الحسنات التي تحسب لهذا العمل أن صاحبه لم يحصر نفسه في دائرة الاهتمام بالنصوص التاريخية المتداولة فحسب، بل نقب في مصادر ومخطوطات تـــم تـــناولها لأول مـــرة، كما فرضت عليه طبيعة المباحث التي سبر غورها أن ينوع القراءة، ويغترف من معارف ومناهج لا تدخل بالضرورة في حقل تخصصه.

وإذا كانـــت معضـــلة البحـــث الجامعي الأكاديمي هو استكناه الأطروحة التي تجمع بين المباحث المبوبة من دون التشبع النظري والتصور الإبستيمي المؤسس علي فرضـــيات مقنعة، فإن المؤلف الذي بين أيدينا حاول فيه الباحث أن يبني أراءه ويصوغ تخـــريجاته بالســـند إلي اقتصاد المغازي، الذي قال به عابد الجابري كذلك من دون أن يفصله.

ومهما قيل في نجاعة أو عدم نجاعة الاقتناع بالأخذ بهذا النمط الأساس فإن ما يحمـــد لهـــذا البحث أنه كتب ولم يغفل صاحبه الإطار النظري المنفتح، وغير المحكوم

بهواجس الكلمة الفصل، والنهايات المعروفة. فالتحليل التاريخي الناجح للوقائع الاجتماعية لا يمكنه أن ينفلت من التصور النظري الإبستيمي المؤسس علي قناعة العلم، لا علي أقنعة الميتولوجيا وقبعات الإيديولوجية التبريرية، فالمعرفة – حسب قول ألتوسير – لا تصبح حقيقية إلا بعد اكتمال البناء النظري، وأن الوصول إلي مرحلة الاكتمال لا يحصل مبدئياً إلا من خلال إدراك العلاقة الجدلية بين النظرية والمعرفة، وهذا ما لمسناه في قسم كبير من هذا المؤلف.